بينهم فؤاد الهاشم وأحمد نبيل الفضل ونجيب العوضي وأحمد الضويح

الشطي : خمسة مرشحين تقدموا لـ« التكميلية » والعدد وصل إلى 21

■ عدد الناخبين في الدائرة الثالثة الذين يحق لهم التصويت يبلغ 81 ألفاً و 218 ناخباً.

المرشح احمد نبيل الفضل

فؤاد الهاشم في شئون الانتخابات

■ اللجان الانتخابية تقرر أن تكون 84 وموزعة على 20 مدرسة

أعلنت إدارة شؤون الانتخابات في وزارة الداخلية أن خمسة مرشحين قدموا طلبات ترشحهم لانتخابات مجلس الأمة التكميلية في الدائرة الثالثة حتى نهاية الدوام الرسمي اليوم ليبلغ العدد الإجمالي 21 مرشحاً.

وقال مدير الإدارة المقدم صلاح الشطي إن عملية استقبال طلبات الترشح تاتي بناء على قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد رقم 112 لسنة 2016 بدعوة الناخبين للانتخابات التكميلية لعضوية مجلس الأمة في الدائرة الانتخابية الثالثة والمنشور في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) ملحق العدد (1270) الصادر في 12 الشهر الجاري.

وأكد الشطي استمرار إدارة شؤون الانتخابات باستقبال طلبات الترشح لانتخابات مجلس الأمة التكميلية لعضوية مجلس الأمة في الدائرة الانتخابية الثالثة حتى نهاية ساعات الدوام الرسمي في 22 يناير الجاري.

ولفت إلى ان عملية استقبال الطلبات بدأت قبل اربعة أيام حيث تقدم 10 بطلبات ترشحهم في اليوم الأول وخمسة في اليوم الثاني وواحد في اليوم الثالث وخمسة في اليوم الرابع (اليوم السبت).

وأضاف أن من يرغب بتقديم طلب ترشحه عليه التوجه إلى مقر إدارة شؤون الانتخابات مصطحبا معه شهادة الجنسية الأصلية وصورتين شخصيتين ودفع مبلغ التامين المنصوص عليه بالمادة 21 من القانون رقم 1962/35 في شان انتخابات اعضاء مجلس الأمة (50 دينارا نقدا) داعيا المرشحين إلى التوجه بعد ذلك إلى مخفر الدائرة الثالثة (كيفان) التي ترشح فيها خلال فترة تقديم الطلبات لإثبات عملية الترشح.

وشدد على ضرورة توافر الشروط في المرشح وهي "أن يكون كويتي الجنسية بصفة أصلية وفقا للقانون وأن يكون اسمه مدرجا في أحد جداول الانتخابات والا يكون سبق الحكم عليه بعقوبة جناية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن رد إليه وألا يقل سنه يوم الانتخابات عن 30 سنة ميلادية وأن يجيد اللغة العربية قراءة وكتابة".

وقال الشطي إن للمرشح الحق في التنازل عن ترشحه بطلب يقدمه كتابة إلى مخفر الشرطة الذي قدم فيه طلب الترشح في موعد اقصاه قبل ميعاد الانتخابات بسبعة أيام على الأقل.

وأوضح أنه بعد التسجيل في إدارة شؤون الانتخابات والمخفر على المرشح التوجه إلى بلدية الكويت للبحث معها في إجراءات المقرات الانتخابية إضافة إلى الإدارة العامة للاطفاء بشان إجراءات الأمن والسلامة.

وأضاف أنه يحق لكل مرشح أن يضع عددا من المندوبين والوكلاء بشرط أن يكون للوكيل قيد انتخابي في نفس الدائرة التي ترشح فيها المرشح مبينا أن المندوب لا بد أن يكون اسمه مدرجا في أحد جداول الانتخابات.

■ على المرشح أن يكون اسمه مدرجاً في أحد جداول الانتخابات
■ ينبغي ألا يكون سبق الحكم عليه بعقوبة جناية أو في جريمة مخلة بالشرف
■ يحق لكل مرشح أن يضع عدداً من المندوبين والوكلاء

وأشار في هذا الشان إلى القرار الوزاري 136 لسنة 2016 والخاص بتحديد وتقسيم لجان الانتخابات التكميلية لعضوية مجلس الأمة في الدائرة الانتخابية الثالثة والمحدد لها يوم السبت الموافق 20 فبراير.

وذكر الشطي أنه تقرر أن تكون اللجان الانتخابية 84 لجنة منها 39 للذكور و45 للاناث موزعة على 20 مدرسة بالدائرة 10 للذكور و10 للاناث مبينا أن عدد الناخبين في الدائرة الثالثة الذين يحق لهم التصويت يبلغ 81 الفا و 218 ناخبا منهم 37 الفا و278 من الذكور و 43 الفا و940 من الاناث.

وقد تقدم اليوم 5 مرشحين لخوض الانتخابات التكميلية لمجلس الأمة عن الدائرة الثالثة بينهم فؤاد الهاشم وأحمد نبيل الفضل ونجيب العوضي وأحمد الضويح.

عبدالله الضويحي

نجيب العوضي

علي الخميس

طالب الحكومة بزيادة الحرص والحيطة القانونية من إصدار مراسيم وقرارات إدارية قابلة للطعن

الكندري عن إقرار قانون « مكافحة الفساد » : إصرار نيابي حكومي على العمل الرقابي

فيصل الكندري

أكد النائب فيصل الكندري إن إقرار قانون مكافحة الفساد بمداولتيه ما هو الا اصرار نيابي حكومي بأن تسير منظومة العمل الرقابي بالإتجاه الصحيح

مشيرا إلى ان إبطال قانون مكافحة الفساد الأول من المحكمة قبل فترة وجيزة ردت عليه السلطتين بقانون آخر محكم حتى لا يكون هناك فراغ تشريعي.

وقال الكندري في تصريح صحفي إن وجود قانون مكافحة الفساد وتقديم إقرارات الذمة المالية هو صك براءة للراغبين في العمل السياسي والطامحين للمناصب في الشركات والمؤسسات التابعة للدولة إضافة إلى قياديي الجهات الحكومية

موضحا أن تقديم الذمة المالية هي رقابة محكمة من قبل المختصين دون التشكيك بشخصية القيادي او المتقدم ببراءة ذمته.

وذكر الكندري إن خطا الحكومة بعدم تحصين قانون مكافحة الفساد الأول بعد ان صدر بمرسوم ضرورة رغم وجود فرصة مؤاتية لذلك حملها تبعات التشكيك بنيتها في احكام الرقابة المالية على منتسبيها والعاملين فيها مما وضعها في مازق وحرج شديدين استطاعت ان تتداركه بعد ان اقر مجلس الأمة القانون في الجلسة الماضية.

واوضح الكندري إن مطالبتنا الحكومة بضرورة النظر إلى موظفي هيئة الفساد بعين الاعتبار بعد ان ابطل مرسوم إنشاء الهيئة فإن الحكومة وعدت بصرف رواتب موظفي الهيئة كاملة واحتسابها كمكافاة مالية إلى حين اصدار القانون مع ضرورة عودتهم إلى مناصبهم ومسمياتهم الوظيفية السابقة.

وطالب الكندري الحكومة بزيادة الحرص والحيطة القانونية من إصدار مراسيم وقرارات ادارية قابلة للطعن المدني او الدستوري من قبل المتضررين مبينا ان زيادة الأخطاء الإجرائية تزعزع الثقة في المؤسسة التنفيذية ومن ثم فإن انعكاساتها من قبل الشارع ستكون سلبية ضد الحكومة.

حثه على احترام قرارات لجنة التخصيص وعدم التدخل في أعمالها

القضيبي يحذر وزير التجارة من إعادة قسائم الصلبوخ التي تم سحبها

■ ما يقوم به الوزير العلي هو سوء استخدام السلطة الممنوحة له واعتداء على المال العام

أحمد القضيبي

■ قرارات اللجنة كانت بمثابة خطوة إصلاحية اتخذت من وزراء التجارة السابقين

حذر النائب أحمد القضيبي وزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي من اتخاذ قرار بإعادة قسائم الصلبوخ التي تم سحبها لمخالفة أصحابها اشتراطات هيئة الصناعة

مشيرا الى أن أي قرار بعودة تلك القسائم بعد أن رفضت تظلماتها سابقا ستكون مشروع أزمة سياسية مع الوزير.

وقال النائب القضيبي في تصريح صحفي أن على الوزير العلي احترام قرارات لجنة التخصيص وعدم التدخل في أعمالها

لافتا الى أن ما يقوم به الوزير العلي هو سوء استخدام السلطة الممنوحة له مؤكدا أن هذا التدخل بمثابة اعتداء على المال العام وهو ما يعني تفعيل كافة الأدوات الدستورية لوقفه. وأوضح القضيبي أن قرارات اللجنة بسحب قسائم الصلبوخ المخالفة كانت بمثابة خطوة اصلاحية اتخذت من وزراء التجارة السابقين رغم مرور الستة على السحب ليس سوى تخاذل سيتحمل كل طرف اشترك في العملية مسؤولياته السياسية والقانونية.

وأضاف القضيبي انه وجه أسئلة برلمانية الى وزير التجارة د. يوسف العلي حول تلك القسائم داعيا الوزير الى وفق جميع الإجراءات التي أمر بها والإجابة على الأسئلة البرلمانية خلال الموعد اللائحي وهو الاسبوعين لتفادي التصعيد.

أعلن التريث في استجواب الصالح على خلفية ملف رفع الدعم عن السلع

العتيبي : وزير المالية وعدني بمواجهة عجز الميزانية من خلال دراسات مستفيضة

قال النائب فارس العتيبي في تصريح له انه وبعد اعلانه عن استجواب نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية انس الصالح على خلفية ملف رفع الدعم عن السلع تلقيت اتصالات عديدة من الحكومة لثنائي عن تقديم الاستجواب الا انني اصريت وتمسكت بوجهة نظري الرافضة للتوجه الحكومي لرفع الدعم عن السلع .

وتابع العتيبي إننا في الايام القليلة التي تلت الاعلان عن الاستجواب لمسنا على ارض الواقع قرارات حكومية من شانها ان تعيد الامور الى نصابها الحقيقي كان اولها تراجع الحكومة عن رفع الدعم عن البنزين في جلسة مجلس الوزراء يوم الاثنين بتاريخ ٣ يناير ٢٠١٦ ، والذي كان من المفترض فيها أن تتم المصادقة على رفع الدعم عن البنزين ثم تلت بعد هذه الخطوة خطوات اخرى عديدة لوزارة المالية .

وأضاف العتيبي انه مؤخرا وبعد ان اصبحت القضية قضية رأي عام وبعد ان اعلنت الحكومة على لسان وزير المالية بأنها ذاهبة الى مجلس الأمة لتعرض امام اللجان البرلمانية المختصة دراسة رفع الدعوم وبعد ما تبنى مجلس الامة برمته القضية استشعرنا بأن هناك فعلا وقفة نيابية جامعة في مواجهة هذا التوجه .

وأكد العتيبي انه إزاء هذا التراجع الحكومي نعلن عن التريث في تقديم الاستجواب سيما وانني التقيت منذ ايام وزير المالية أنس الصالح الذي وعدني خلال اجتماع مطول بيننا بمواجهة عجز الميزانية من خلال دراسات مستفيضة اكثر من خلال الاتفاق بين المجلس والحكومة

وقد اكد لي الصالح عدم انفراد الحكومة في اتخاذها اي قرار من شانه ان يمس المواطن وإزاء هذا الاجتماع وهذه الوعود التي تلقيتها من الوزير الصالح وإزاء التوجه الحكومي برمته في التراجع عن اقرار الدعومات الى حين الاتفاق مع مجلس الأمة على الآلية فإنني اعلن عن التريث في تقديم هذا الاستجواب ريثما تتضح الامور . وشدد العتيبي انه يبقى ان نعالج الحكومة معالجة صادقة كافة المحاور التي ناقشتها مع وزير المالية خلال الجلسة

ومع اننا نعلن التريث في تقديم الاستجواب لكنني في الوقت ذاته اعلن بأنني سأتابع كافة الملفات والامور والبنود التي سبق و تحدثت عنها مع وزير المالية ليتضح لنا ما هي نسبة الانجاز الحكومي لمثل هذه القضايا والملفات.

وزير المالية اعتمد تشكيل اللجنة التأسيسية المختصة بتحديد رأس المال وتوزيع الأسهم

العوضي : مراحل تأسيس الشركة الكويتية لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية أوشكت على الانتهاء

اكد النائب كامل العوضي ان مراحل تاسيس الشركة الكويتية لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية اوشكت على الانتهاء وانه خلال الفترة القادمة سيتم وضع اللمسات النهائية قبل ان يتم اشهارها بصورة نهائية .

وقال العوضي في تصريح صحفي ان وزير المالية انس الصالح قد اعتمد تشكيل اللجنة التاسيسية المختصة بتحديد رأس مال الشركة وتوزيع عدد الاسهم وتحديد قيمة كل سهم وتوزيع الاسهم على الشركاء المساهمين .

واضاف العوضي انه بعد الانتهاء من هذه المرحلة واعداد دراسة الجدوى اللازمة سوف يتم مخاطبة وزارة التجارة والصناعة وذلك لتسجيل الشركة وشهرها واختيار الاسم الخاص بها .

ومن ثم تتحقق رغبة المواطنين في ظهور الشركة التي يبنون عليها طموحات كبيرة لتخفف عن كاهلهم عبء التكاليف الباهظة التي يتكبدونها في مكاتب استقدام العمالة المنزلية مقابل الحصول على خدمات احدى العاملات المنزليات بسعر يفوق الخمس اضعاف التكلفة الحقيقية للاستقدام وذلك وفقا للمكتب الرسمية الصادرة من سفاراتنا بالبلدان المصدرة للعمالة المنزلية والتي تحدد التكلفة الحقيقية لاستقدام العمالة المنزلية من مكاتب العمالة المنزلية في تلك البلدان.